سمو الشيخ جابر المبارك اثناء حضوره جلسة امس

سمو رئيس مجلس الوزراء في حديث مع الشيخ محمد الخالد (تصوير: صالح محمد)

ـــداً ومميزاً وإنسان راقياً حتى في خصومته

الحكومة: الفقيد سيرته لن تتوقف فهي مسيرة رجل اعطي بلاده كل حياته

كان صفحة بيضاء يقول ما يؤمن به ويعمل بما يرضي الله ويخدم الكويت

الثالب الطريجي يلقي كلمته

.. ونفتي متحدثا

■ لا ننسي ادوار الفقيد الكبيرة في كل الاصعدة فقد كان ركنا من اركان الحكمة والحنكة

■ المرحوم كان ابنا بارا للكويت ولم يترجل يوما عن صهوة جواده في احلك الظروف

■ مدرسة جاسم الخرافي لم تغلق ابوابها بعد .. وقلبه الذي اسكته الموت مازال ينبض بالحب والابتسامة العريضه

■ عبد الله الطريجي : كان رجل دولة من الطراز النادر وشهد بهذه الصفات كل من اختلف معه

■ خليل الصالح : طالما كان متواضعا والحشد الكبير في تشييعه دليل على مكانة الخرافي

■ احمد لاري : الخرافي كان نموذجا لرجل الدولة فقد كان صادقا يستطيع تشخيص الواقع بحكمة

سعدون حماد

.. ومعيوف متحدثا

فسيح جناته وان يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

وقدادى وزير التجارة والصناعة الدكتور يوسف محمد العلي اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة اليوم في جلسته العادية لدور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الـ14 وذلك لمباشرة عمله أمام المجلس وفقا للمادة (91) للدستور.

وتنص المادة (91) على انه «قبل أن يتولى عضو مجلس الأمة أعماله في المجلس أو لجانه يؤدي أمام المجلس في جلسة علنية اليمين الآتية: أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا للوطن والأمير وأن أحترم الدستور وقوانين الدولة وأذود عن حريات الشعب ومصالحه وأموالة وأؤدي أعمالي بالأمانة والصدق».

وقد صدر المرسوم رقم (149) لسنة 2015 بتعيين الدكتور العلي وزيرا للتجارة والصناعة في 24 مايو الماضي

ورفض مجلس الامة في جلسته العادية امس الطلب المقدم من النيابة العامة في الاذن برفع الحصانة النيابية عن العضو الدكتور عبدالحميد دشتي في القضية رقم (328/2015 حصر العاصمة 24/2015 جنح كيفان).

من جانب آخر وافق المجلس على مقترح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بإحالة كافة الطلبات النيابية المقدمة في شان تقديم مناقشة تقارير اللجان البرلمانية على بنود جدول الأعمال الى لجنة الأولويات البرلمانية لبحث وضعها على الجدول في الجلسات المقبلة.

ووافق مجلس الامة في على مقترح رئيس المجلس مرزوق الغانم في توجيه الدعوة للحكومة لمناقشة الوضع الأمني في البلاد ومدى استعداد الأجهزة الأمنية لمواجهة كل من تسول له نفسه التعرض لأمن البلاد وذلك في اجتماع يعقد بمكتب المجلس.

وكان عدد من النواب تقدموا بطلب لتخصيص ساعة من جلسة امس لمناقشة الوضع الأمني في البلاد ومدى استعداد الاجهزة الأمنية «نظرا للاحداث الامنية التي تمر بها منطقتنا الخليجية وما حدث مؤخرا من جرائم بحق المواطنين السعوديين الامنين حيث قام بعض الارهابيين بجريمة التفجير في مسجدين بالقطيف والدمام وكان نتائج ذلك استشهاد مجموعة من المواطنين السعوديين وجرح مجموعة اخرى وترويع الامنين».

وبناء على طلب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد في أن تكون مناقشة الموضوع في اجتماع يعقد في مكتب المجلس بمشاركة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد وافق المجلس على طلبه على ان يوجه الرئيس الغانم الدعوة للحكومة في هذا الشان.

ومن جانبه تقدم الوزير الخالد بأحر التعازي للاشقاء في المملكة العربية السعودية وذوي الشهداء الذين ذهبوا ضحايا للتفجيرين الارهابيين في منطقتي القطيف والدمام سائلا المولى القدير ان يشفي المصابين ويسكن الشهداء فسيح جناته.

واشار الى انه اجرى اتصالا مع اخيه ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية السعودي الامير محمد بن نايف لمواساته وتاكيد وقوف دولة الكويت قلبا وقالبا مع المملكة العربية السعودية.

واكد الوزير الخالد اهمية مناقشة القضية الامنية لاسيما «اننا لسنا بمنأى عن الارهاب» مستذكرا الظروف الصعبة التي عاشتها الكويت قبل الغزو العراقي الغاشم واثناءه وما بعده والتي تجاوزتها بما فيها الغزو الغاشم بفضل وحدتها الوطنية وتكاتفها على مدار اليوم على ان يكون لها غرفة تحكم مركزية».

وخولت الجهة المختصة «إلزام أي من المالك أو المسؤول بربط الكاميرات واجهزة المراقبة بالمنشاة بأجهزة الجهة التي تحددها الجهة المختصة وذلك وفقا لما تقتضيه المصلحة العامة».

ونصت المادة الرابعة على ضرورة الإشارة في المنشات الى ان المكان مجهز بتلك الكاميرات والأجهزة وذلك بواسطة لوحة أو لوحات تحدد مواصفاتها وعددها وأماكن وضعها من الجهة المختصة.

وأوجبت المادة الخامسة الاحتفاظ بتسجيلات الكاميرات وأجهزة المراقبة الأمنية لمدة (120 يوما) وعدم اجراء اي تعديلات عليها كما أوجبت إتلاف تلك التسجيلات مباشرة بعد انتهاء تلك المدة فيما حظرت المادة السادسة تسليم او نقل او ارسال او تخزين او نشر اي من هذه التسجيلات إلا بموافقة كتابية من جهة التحقيق المختصة او المحكمة المختصة.

وحظرت المادة التاسعة تركيب الكاميرات والاجهزة في الأماكن المعدة للسكن أو للنوم او غرف العلاج الطبيعي أو غرف تبديل الملابس او دورات المياه والمعاهد الصحية النسائية والصالونات النسائية وأجازت للوزير إضافة اماكن اخرى إليها.

وأجازت المادة العاشرة لجهة التحقيق أو المحكمة اعتبار التسجيلات التي تتم بواسطة الكاميرات وأجهزة المراقبة الأمنية بمثابة دليل الاثبات فيما بينت المواد (11 و 12 و 13 و14) العقوبات التي توقع على من يخالف أحكام هذا القانون أو يسيء استعمال الكاميرات وأجهزة المراقبة الأمنية.

من جانبه اكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد في مداخلة خلال المناقشة أنه «لم يدخل البلاد أو يخرج منها أحد من المطلوبين على ذمة قضايا خلال تعطل أجهزة الحاسب الآلي اثر حادثة الحريق الذي تعرض له مبنى الادارة العامة لنظم المعلومات التابع لوزارة الداخلية في ابريل الماضي

اجل مراقب مجلس الامة احمد لاري انعقاد الجلسة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب

تواجد ف القاعة اثناء الرفع :وزير المالية عبد الحميد دشتي سعدون حماد حمدان العازمي محمد طنا احمد مطيع

محمد الحويلة جمال العمر

استانف رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم عقد الجلسة بعد اكتمال النصاب عند الساعة 9.36

تلا الامين العام اسماء الحضور من النواب والوزراء.. واعتذر عن جلسة اليوم كل من:وزير الخارجيةوزير الاعلاموزيرةالشوون وزير العدل فيصل الشايع ماضي الهاجريمتصور الظفيري